

التَّحِيحُ اربعة بقوة الاثر بالاستحسان في معارضة القياس وتبوء
 نياتة على الحكم المشهور به كقولنا في صوم رمضان انه متعين اولى
 من قولهم انه صوم فرض لان هذا مخصوص في الصوم بخلاف التبعين
 فقد تعدى الى الواجب والغصوب وقد البيع الفاسد وبكثرة اصوله
 وبالعدم عند العدم وهو العكس واذا تعارض ضربا ترجح كان
 الرجحان في الذات احق منه في الحال لان الحال قايمة بالذات
 تابعة له فينقطع حق المالك بالطبخ والشيء لان الصنعة تابعة
 بذاتها من كل وجه والقبول هالكه من وجهه قال الشافعي رحمه
 الله صاحب الاصل احق لان الصنعة قايمة بالمصنوع تابعة له
 والتحجج بعلية الاشياء وبالعموم وقلة الاوصاف فاسد
 واذا ثبت دفع العلل ما ذكرنا كانت غايته ان يلجى الى الاشتغال وهو
 اما ان يثبت كل من علة العلة اخرى لانيات الاولى او يثبت كل
 الحكم اخر وعلة اخرى او يثبت كل من علة العلة اخرى لانيات
 الحكم الاول لانيات العلة الاولى وهذه الوجوه صحيحة الرابع
 ومحاكاة الخليل عليه السلام مع اللعين ليس من هذا القبيل

لا يلجى

جملة ما ثبت في المال الذي
 ذكرها شيخنا في صحيحه

لان الحجية الاولى كانت لازمة الا انه انتقل دفعا للاشبهاء **فصل**
 الاحكام وما يتعلق به الاحكام اما الاحكام فاربعة حقوق الله
 تعالى خالصة وحقوق العباد خالصة وما اجتمع فيه الحقائب
 وحقن الله غالب الحقن وما اجتمعا فيه وحقن العبد غالب
 كالفصاخ وحقوق الله تعالى ثمانية عباد احوال صحتك الايمان
 وفروعه وهي انواع اصلك ولو اذن وزوايد وعقوبات كاملة
 كالمردود وعقوبات فاصحة كخرمان الميراث وحقوق دائمة كالغنائم
 وعبادة فيها معنى المونة كصدقة الفطر ومونة فيها معنى العبادة بالمشي
 ومونة فيها معنى العقوبة بالخروج وحق قيام بنفسه كمنس الغنائم
 والعداوة وحقوق العباد كبديل المتلفات والمفوضات وغيرها
 وهذه الحقوق تنقسم الى اصل وخلف فالإيمان أصله التصديق
 والإقرار ثم الأقران صار أصلا مستتبدا خلفا عن التصديق
 واحكام الدنيا صار آداة احوال ابوين في حق الصغير خلفا عن
 آداة تمصار تبعية اهل الدار خلفا عن تبعية الابوين وانيات
 الاسلام وكذلك الظواهر باقيا اصل والدمم خلف عنه ثم هذا الكلام